الوضع المالي في الجزائر وتحديات التوسع في الانفاق العام خلال الفترة (2004-2017).

The financial situation in Algeria and the challenges of expansion of public spendingduring the period.(2017-2004)

د. بن قيدة مروان

جامعـة المـدية

تاريخ الارسال:2017/11/13 ، تاريخ القبول :2017/12/28 ، تاريخ النشر:2018/06/30

ملخص :

تسعى معظم البلدان في الوقت الراهن، لاكتساب وضعا ماليا مقبولا لأداء ميزانيتها العامة، يوفق بين هياكل النفقات والموارد المتاحة، ويضمن التوازن الاقتصادي على المدى الطويل. لكن في ظل محدودية الموارد، تظهر عدة تحديات خاصة أوقات الازمات.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل اهم التحديات التي تواجه الوضعية المالية في الجزائر، واهم الإجراءات التي اتخذت من قبل الحكومة، وكذا الإصلاحات التي ينبغي اتخاذها، لتدارك هذا الوضع.

الكلمات المفتاحية :الوضع المالي في الجزائر، العجز المالي،الضبط المالي.

Abstract :

Most countries are currentlyseeking to obtain an acceptable financial position for the performance of theirgeneral budget, reconciling the structures of expenditure and availableresources, and ensuring long-termeconomic balance. However, withlimitedresources, several challenges arise, especiallycrisis times

This paperaimsatanalyzing the most important challenges facing the financial situation in Algeria, the most important measurestaken by the government, and the reformsthatshouldbetaken to remedythis situation.

Keywords:Algeria'sfinancial situation, fiscal deficit, fiscal discipline

مقدمة

تؤدي السياسات المالية دورا محوريا، الى جانب السياسة النقدية، في رسم معالم السياسة الاقتصادية للبلد، وتحديد قنوات تمويل اقتصاده، وجوانب إدارة ميزانياته العمومية، وهو ما تسعى اليه معظم البلدان في الوقت الراهن. لكن نظرا لتوسع الانفاق العمومي، نتيجة لمتطلبات داخلية والتزامات خارجية، تتمكن فقط بعض البلدان من تحقيق هذا المسعى، في المقابل تواجه بلدان أخرى تحديات عدة، في مسالة إيجاد التوازن المالي الذي يضمن التوازن الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل. وفي هذا الصدد تشهدالجزائر خاصة في السنوات الأخيرة، جملة من التحديات المالية، ولتحليل هذه الاخيرة سوف نركز على العناصر التالية :

- مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري.
- تحليل الوضع المالي في الجزائر.
- تحديات الوضع المالي في الجزائر.

أولا: مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري: سوف نركز في هذا القسم على اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد مثل(النمو الاقتصادي، الدين الخارجي، معدل التضخم، معدلات البطالة، ميزان المدفوعات، العجز في الموازنة).

***النمو الاقتصادي:** بينت البيانات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري خلال العقد والنصف الماضي، ان النمو الاقتصادي في الجزائر يواجه تحديا مهما يتعلق بمدى نمو او انكماش قطاع المحروقات، حيث يتأثر هذا الأخير بأسواق الطاقة الدولية والمحيط الاقتصادي العالمي، وفي ظل تغير هيكل العرض والطلب، وتباطء معدلات النمو العالمية خاصة بعد الازمة العالمية 2008، فان ذلك اثر على أسعار المحروقات بعد سنة 2008، وبالتالي على الصادرات الجزائرية من المحروقات والجباية المتأتية منها، وعلى كمية الإنتاج والاستثمارات المستقبلية في قطاع المحروقات بالجزائر. لقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بالأسعار الثابتة حوالي(2.8%) سنة 2013، و(3.8%) سنة 2014 و(3.7%) و(3.5%) سنتي 2015و2016 على التوالي، ومن المتوقع انخفاضه الى (2.4%) سنة 2017 و (3%) سنة 2018.[1] في المقابل حققت منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا "المينا" معدل نمو حقيقي (2.3%) لسنة 2015، و(4%) بالنسبة للبلدان الناشئة والنامية لنفس السنة.[2]

***الدين الخارجي:** فيما يخص المديونية الخارجية، وضعت الجزائر بعد سنة 2000 خطة للتخلص من عبء المديونية، وساعد في ذلك ارتفاع أسعار وعائدات المحروقات خاصة بعد 2004، حيث انتقلت قيمة الدين الخارجي من (21.821مليار دولار) سنة 2004 الى (17.192 مليار دولار) سنة 2005، والى (5.612 مليار دولار) سنة 2006، و(5.681 مليار دولار) سنة 2010، و(3.02 مليار دولار) سنة 2015. اذ ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة الدين الى اجمالي الناتج الداخلي (76%) سنة 1995 فترة اعادة الجدولة، تقلصت الى (2.51%) سنة 2008. أي تم نقل مؤشرات الدين الى مستويات يمكن تحملها.[3] والجدولين رقم (01،02) يوضحان تطور الدين الخارجي في الجزائر.

---

[1]-صندوق النقد العربي، تقرير **"آفاق الاقتصاد العربي"** ، صندوق النقد العربي، سبتمبر 2017، ص37.

[2]-بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2015**، بنك الجزائر، الجزائر، 2016، ص30.

[3]- اعتمادا على:

***معدلات البطالة:** نلاحظ من الجدولينرقم (01، 02) المواليين، ان معدل البطالة انخفض من (17.7%) سنة 2004 إلى (9.8 %) في 2013، أي انخفض تقريبا بـ (8%) خلال تسعة سنوات. ثم ازداد ليبلغ (11.2%).اما بالنسبة لمعدل بطالة الشباب الوافدون الجدد إلى سوق العمل من 16-24 سنة، فقد انخفض من (32.4%) سنة 2004 إلى (24.8 %) في 2013. لكن بالرغم من هذا الانخفاض نسبة البطالة لدى هذه الشريحة تمثل نسبة معتبرة وتشكل ضغوطا على سوق العمل الجزائري.[4]

الجدول رقم (01): مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة(2004-2010).

السنوات / المؤشرات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم (%)	3.54	1.63	2.53	3.51	4.46	5.74	3.91
الدين الخارجي (مليار دولار)	21.821	17.192	5.612	5.606	5.586	5.687	5.681
ميزان المدفوعات[1] (مليار دولار)	11.2	21.8	28.95	30.54	34.45	0.402	12.149
العجز في الميزانية (مليار دينار)	436	896.4	1150.6	456.8	835.9	713.1-	178.2-
معدل البطالة(%)	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10

(1): الرصيد الخارجي الجاري.

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على:

- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2008**، بنك الجزائر، الجزائر، 2009، ص 238، 246، 250.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2012**، بنك الجزائر، الجزائر، 2013، ص 244، 252، 256.
- (ONS) ,**Activité ,Emploi a Chômage au 4éme Trimestre 2013,Nº 653** ,Algérie,2013, p p11-12.

الجدول رقم(02):مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة(2011-2017).

السنوات / المؤشرات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم (%)	4.52	8.89	3.26	2.9	4.8	6.4	**7.8
الدين الخارجي (مليار دولار)	4.41	3.694	3.396	3.735	3.02	-	-
ميزان المدفوعات[1]% نسبة من (اجمالي الناتج المحلي)	8.84	5.83	0.4	4.4-	16.2*-	*17.9-	*17.0-

-بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2008**، بنك الجزائر، الجزائر، 2009، ص ص 92،98.

- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2015**، مرجع سبق ذكره، ص172.

- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2013**، بنك الجزائر، الجزائر، 2014، ص232.

[4]- (ONS) ,**Activité ,Emploi a Chômage au 4éme Trimestre 2013,Nº 653** ,Algérie,2013, p p11-12.

العجز في الميزانية (مليار دينار)	0.4-	4.8-	0.9-	7.3-	15.4-	15.6*-	12.2*-
معدل البطالة(%)	10	11	9.8	10.6	11.2	-	-

(1): الرصيد الخارجي الجاري.
(*) : تقديرات صندوق النقد الدولي.
(**) : تقديرات صندوق النقد العربي.
المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على:
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2015**، مرجع سبق ذكره، ص83.
- صندوق النقد العربي، تقرير **"آفاق الاقتصاد العربي"** ، صندوق النقد العربي، سبتمبر 2017، ص37.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2013**، بنك الجزائر، الجزائر، 2014، ص94.
-صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 مع الجزائر، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الو م ا، 2016، ص03.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2012**، بنك الجزائر، الجزائر، 2013، ص95.
-(ONS) ,**Activité ,Emploi a Chômage au 4ème Trimestre 2013,N° 653** ,Algérie,2013, p p11-12.

أما بالنسبة لمشاركة القوى العاملة، (43.2 %) سنة 2013. مقابل 64%متوسط مشاركة قوة العمل العالمي. حيث قدرت بـ (48.1%) سنة 2001 أي انخفض معدل مشاركة القوى العاملة بـ(6 %) ما بين 2001- 2013.

نشير الى نقطة مهمة في سوق العمل الجزائري، الى انه رافق انخفاض معدل البطالة، زيادة حجم التشغيل غير الرسمي، حيث بلغت نسبته من اجمالي التشغيل دون الزراعة سنة (2010) حوالي 45.6%، في الوقت الذي لم تتعد 33.5% سنة(2001). أي حدثت مقايضة للبطالة بالتشغيل غير الرسمي، ويعود هذا الامر لارتفاع بطالة الشباب(24-16) من جهة، ومن جهة أخرى الى نوع الوظائف التي تم خلقها، فالوظائف الهشة ذات الدخل المنخفض، عادة ما تحفز الافراد على ممارسة أنشطة أخرى غير رسمية، ما قد يؤثر على الاقتصاد وخزينة الدولة بالسلب.[5]

***التضخم :**بالنسبة للفترة ما بين (2004-2009)، نشير الى ان اكبر نسبة للتضخم كانت سنة 2009 بمعدل (5.74%)، في المقابل اقل نسبة كانت سنة 2005 بمعدل (1.63%)، أي زيادة بمعدل (4%) خلال اربع سنوات.

يعود هذا الارتفاع أساسا الى ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المعملية، على الرغم من ارتفاع السلع الغذائية، لكن هذا اثر بشكل اقل على المعدل العام للأسعار مقارنة بسابقاتها، اما بالنسبة لسنة 2010، فقد تواصلت الضغوط التضخمية الا انها اقل شدة مقارنة بالخمس

السنوات السابقة.[6]

اما بالنسبة للفترة ما بين (2011-2017)، نشير الى انه خلال هذه الفترة تميزت فيها سنة 2012 باعلى معدل سنويا للعشرية بـ(9.9%). في المقابل سجلت 2013 تراجعا سريعا حيث بلغ حوالي (4.15%) وهو الادني منذ سبع سنوات، يعود ارتفاع معدل سنة

[5] -ONS ,enquête emploi auprès des ménages 2010, Collections Statistiques N° 170/2012,Alger. 2012. p11 .

[6]- اعتمادا على :
-بنكالجزائر،**"التطورالاقتصاديوالنقديللجزائر" التقريرالسنوي 2010**،بنكالجزائر،الجزائر، 2011،صص 39، 207.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2008**، مرجع سبق ذكره، ص 235.

2012 الى ارتفاع أسعار السلع الغذائية، حيث ارتفعت اعلى بمرتين من أسعار السلع المعملية والخدمات، وذلك مثل 2009 ، اما التراجع المسجل سنة 2013 فيعود الى انخفاض أسعار السلع الغذائية عكس سنة 2012، اما بالنسبة لسنتي 2014 و2015 سجل معدلا سنويا (3.8%)، (4.4%) على التوالي، ومعدلا وطنيا بـ (4.8%)، (2.9%) على التوالي.[7]

اما بالنسبة لسنة 2016، فقد اتجهت الأسعار الى الارتفاع حيث بلغ المعدل الوطني للتضخم (6.4%)، ونفشس الشئ يقال بالنسبة لسنة 2017، حيث سجل معدل متوسط (7.2%) للاربع شهور الاولى، ومن المتوقع وصول المعدل السنوي الى (7.8%)، والى (8.2%). اذ يعود هذا الارتفاع الى ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمشروبات، والنقل والمساكن والملابس، والصحة.[8]

*** ميزان المدفوعات واحتياطيات الصرف :** تميزت سنة 2008، بسنة أداء قياسية بعد الازمة البترولية 1986، و بعد عشر سنوات من نهاية برنامج التكييف والتعديل الهيكلي. حيث تم استعادة سلامة ميزان المدفوعات للفترة (2001-2008)، اذ حقق فائضا بقيمة (34.45 مليار دولار) سنة 2008 ما يمثل (20.2%) من اجمالي الناتج الداخلي، مقابل (11.2 مليار دولار) سنة 2004، كما هو موضح في الجدول رقم (01) السابق، يعتبر هذا الأداء جيدا لميزان المدفوعات، بعد تخفيف حدة المديونية الخارجية، وقبل سنة من آثار الازمة العالمية 2009. اذ مع حلول السنة انخفض الفائض الى (0.402 مليار دولار)، أي بأكثر من 34 مليار دولار خلال سنة، يعود هذا الانخفاض الى تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية نتيجة للازمة العالمية الأخيرة، وهو ما يبينه الشكل الموالي رقم(01)، اذ استمرت أسعار المحروقات في الارتفاع بداية من سنة 2000 الى غاية منتصف سنة 2008، حيث قاربت (100 دولار للبرميل) ثم انخفضت في حدود (55-60 دولار للبرميل)، ثم الارتفاع من جديد بعد سنة 2009، واستقرت ما بين (112 و100 دولار للبرميل) ما بين سنة 2011 2014، لتنخفض مع منتصف 2014 لتصل لحدود (50 دولار للبرميل) سنة 2015. في المقابل نفس هذه التغيرات في أسعار المحروقات، تطابقت مع أداء ميزان المدفوعات، الذي سجل عجزا قياسيا سنة 2015 بـ(27.54 مليار دولار)، حيث اثر سلبا على احتياطي الصرف، اذ انخفض بعد ان وصل الى (192 مليار دولار) في 2013 سنة

الذروة الى (178 مليار دولار) سنة 2014، ليستمر في الانخفاض حيث سجل (143 مليار دولار) سنة 2015. أي انخفض بـ 35 مليار دولار في سنة واحدة.[9] كما يبين الشكل الموالي.

الشكل رقم(01): تطور احتياطي الصرف و الحساب الجاري الخارجي للجزائر(2000-2015).

---

[7]- بنكالجزائر،**"التطورالاقتصاديوالنقديللجزائر" التقريرالسنوي 2015**،مرجعسبقذكره،ص47.

[8]- صندوقالنقدالعربي،مرجع سبق ذكره،ص34.

[9]- اعتمادا على :

- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2015**، مرجع سبق ذكره، ص ص66، 67.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2008**، مرجع سبق ذكره، ص 78.
-صندوقالنقدالدولي،**مشاوراتالمادةالرابعةلعام 2016 معالجزائر**،صندوقالنقدالدولي،واشنطن،الوما، 2016،ص03.

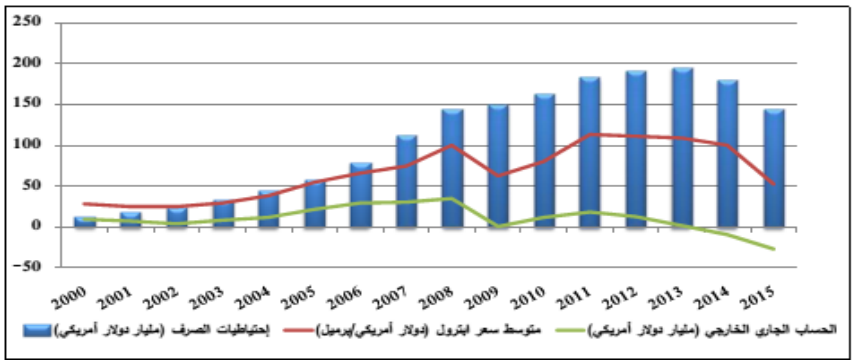

المصدر :بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 67.

يؤكد الشكل أعلاه أوجه الهشاشة في الاقتصاد الجزائري وتبعيته لقطاع المحروقات. اذ يظهر ذلك جليا في تطابق أداء المنحنيات الثلاث.

ثانيا : تحليل الوضع المالي في الجزائر: لقد عرفت الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة ما بين (2003-2008) تحسنا ملحوظا، ويظهر ذلك جليا في البيانات الواردة في الجدول رقم(01، 02) السابقين والاشكال البيانية رقم (01، 02، 03) الموالية.

نلاحظ من الجدول رقم (01) السابق، تسجيل فائض في الميزانية ما بين سنتي 2004و 2008. حيث تضاعف الفائض في الميزانية من 436 مليار دينار سنة 2004 الى 835.9مليار دينار سنة 2008، و اكبر فائض سجل سنة 2006 بقيمة 1150.6مليار دينار.

يعود هذا الفائض الى ارتفاع ايرادات الميزانية، وبالأخص عائدات المحروقات رغم ارتفاع النفقات الجارية ونفقات التجهيز. اذ زاد صندوق ضبط الموارد ليصل نهاية 2008 الى 4280 مليار دينار جزائري ما يمثل 38.9% من اجمالي الناتج الداخلي.[10] والشكل الموالي رقم (01) يوضح اهم المؤشرات العامة للميزانية.

الشكل رقم (01): مؤشرات المالية العامة خلال الفترة (2003-2008).

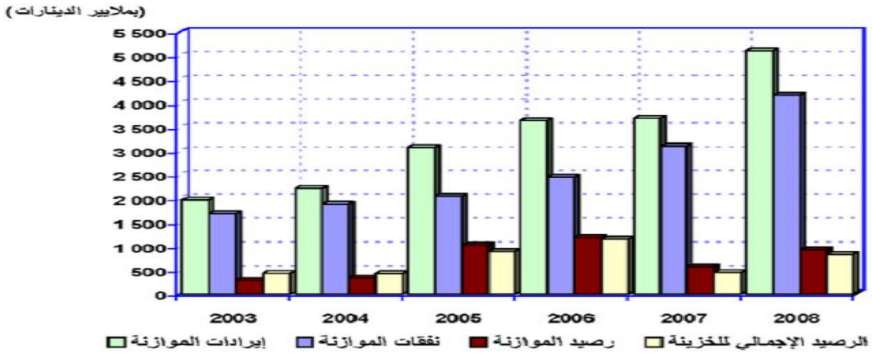

المصدر: بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2008**، بنك الجزائر، الجزائر، 2009، ص103.

[10]- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2008**، مرجع سبق ذكره ، 2009، ص103.

اما بالنسبة لهيكل الإيرادات خلال هذه الفترة، يتميز بهيمنة عائدات المحروقات بأكثر من 70% من اجمالي الإيرادات كما هو موضح في الشكل رقم (02) الموالي.

الشكل رقم (02): هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (2004-2008).

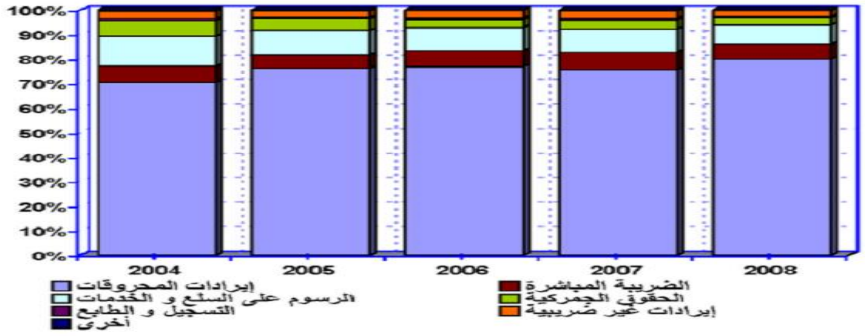

المصدر:بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2008**، بنك الجزائر، الجزائر، 2009، ص103.

على العموم تم استعادة التوازنات المالية خلال الفترة (2003-2008) نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية، ساعد الجزائر على تأسيس صندوق ضبط الموارد وتم تغذيته خلال هذه الفترة لمواجهة أي تقلبات في المدى المتوسط.

في المقابل شهدت الساحة الدولية ازمة مالية عالمية سنة 2008، تأثرت بها الاقتصاديات المتقدمة والناشئة نتيجة الركود الذي احدثته. ويعتبر قطاع المحروقات احد القطاعات الحيوية التي تأثرت بهذه الازمة، من هنا اخذت أسعار المحروقات منحى آخر بالانخفاض. وهو ما اثر على صادرات المحروقات وايراداتها بعد سنة 2009، ويظهر ذلك جليا في وضعية الميزانية، حيث انتقلت من حالة الفائض الميزاني سنة 2008 بـ(835.9مليارديناز) الى العجز الميزاني سنة 2009(-713.1مليار دينار)، يعود هذا العجز الى انخفاضالإيرادات من الجباية البترولية بـ(-41%) من اجمالي الناتجالداخلي الناتج عن اثر الازمة العالمية. لكن رغم ذلك لم يمثل العجز الميزاني سنتي 2010و2011 الا (0.6%)و(0.4%) على التوالي، غير انه ازداد ليصل (4.8%) في 2012، وذلك بسبب ارتفاع النفقات الاجمالية (22.5%)، خاصة النفقات الجارية (27.2%). بالرغم من استقرار أسعار المحروقات عند مستوى (112.9 دولار للبرميل في 2011 و111 دولار للبرميل في 2012).[11] والاشكال الموالية توضح اهم مؤشرات المالية العامة.

الشكل رقم(03): مؤشرات المالية العامة للفترة(2008-2012).

[11]- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2012**، بنك الجزائر، الجزائر، 2013، ص95.

(بمليارات الدينارات)

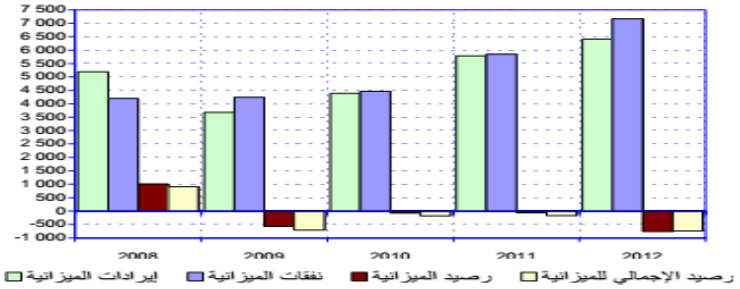

المصدر:بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2012**، بنك الجزائر، الجزائر، 2013، ص96.

يبين الشكل الموالي الى اليسار، تراجعا في مساهمة إيرادات المحروقات، بسبب تراجع أسعار المحروقات، كنتيجة للازمة العالمية بعد 2008. في المقابل زيادة نوعية في الضرائب المباشرة والرسوم.

الشكل رقم(04): هيكل النفقات والايرادات العامة للفترة(2008-2012).

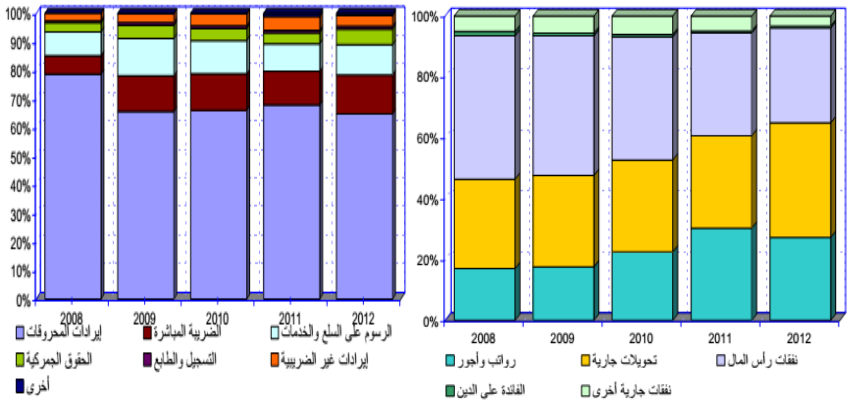

المصدر:بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2012**، بنك الجزائر، الجزائر، 2013، ص100.

اما بالنسبة للنفقات الى اليمن، نلاحظ انخفاض نفقات راس المال، وزيادة في نفقات الرواتب والأجور، ويعود الى توسع التوظيف في الوظيف العمومي. كذلك زيادة في نفقات التحويلات الجارية (مختلف اشكال الدعم المباشر وغير المباشر المقدمة من الحكومة لدعم السلع والخدمات) حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن. وهو ما انعكس سلبا على مدى استمرارية الميزانية في المدى المتوسط.

لأكثر من 8 سنوات على التوالي من بعد سنة 2008، سجلت المالية العامة عجزا. حيث بلغ سنة 2015 (2553.2 مليار دينار)، أي ما يعادل (15.4%) من اجمالي الناتج الداخلي، مقابل عجزا قدره (1257.3مليار دينار) في 2014، ما يعادل (7.3%) من اجمالي الناتج الداخلي. اذ تم تمويل عجوزات السنوات من 2009 الى 2012 دون اللجوء الى أي اقتطاع من مخزون الادخار المالي (صندوق ضبط الموارد)، المودع لدى بنك الجزائر، فان تمويل

العجز الميزاني لسنتي 2014 و2015تم بواسطة اقتطاعات من هذا الصندوق. نتج هذا العجز المعتبر عن الانخفاض في إيرادات الميزانية (11.1%)، المرتبط بانخفاض إيرادات الجباية البترولية بـ(-30%) لسنة 2015، وعن ارتفاع نفقات الميزانية(9.4%). [12]

نتيجة لهذا العجز المعتبر، انخفضت قدرة التمويل للخزينة العمومية بـ (2336 مليار دينار) مقتطعة من صندوق ضبط الإيرادات، ليبلغ (2072.2 مليار دينار) سنة 2015، مقابل (4408.5 مليار دينار) سنة 2014، و (5563.5 مليار دينار) سنة 2013، وبالتالي انخفض هذا المخزون بنسبة (62.8%) خلال سنتين فقط. كما نشير كذلك الى ان نسبة تمويل العجز من قائم الخزينة لسنة 2015، لم تمثل سوى (12.4%) من اجمال الناتج الداخلي و(40.6%) من الايرادات الكلية و(27.1%) من النفقات الكلية، في المقابل بلغت هذه النسب سنة 2014، على التوالي، (25.6%) و(76.8%) و (63%).[13]

والاشكال البيانية الموالية رقم (05، 06)، توضح اهم مؤشرات المالية العامة وهيكل الإيرادات والنفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2011-2015).

الشكل رقم(05): مؤشرات المالية العامة للفترة(2011-2015).

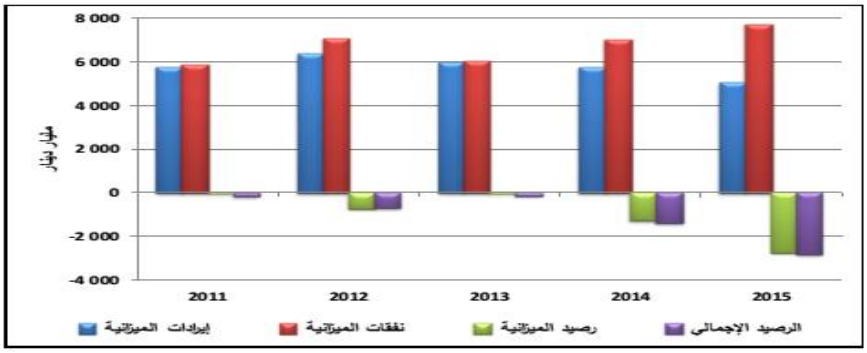

المصدر: بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2015**، بنك الجزائر، الجزائر، 2016، ص85.

نلاحظ من الشكل أعلاه ان العجز في الموازنة تضاعف ثلاث مرات ما بين سنة 2011 وسنة 2015، كما نلاحظ أيضا انخفاض في حجم الإيرادات لسنة 2015 وزيادة حجم النفقات العامة مقارنة بالسنوات الأخرى، وهو ما زاد من اتساع حجم العجز (15.4%).

الشكل رقم(06): هيكل النفقات والايرادات العامة للفترة(2011-2015).

---

[12]- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2015**، مرجع سبق ذكره ، 2016، ص77.

[13]- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2015**، المرجع نفسه، ص 85/84.

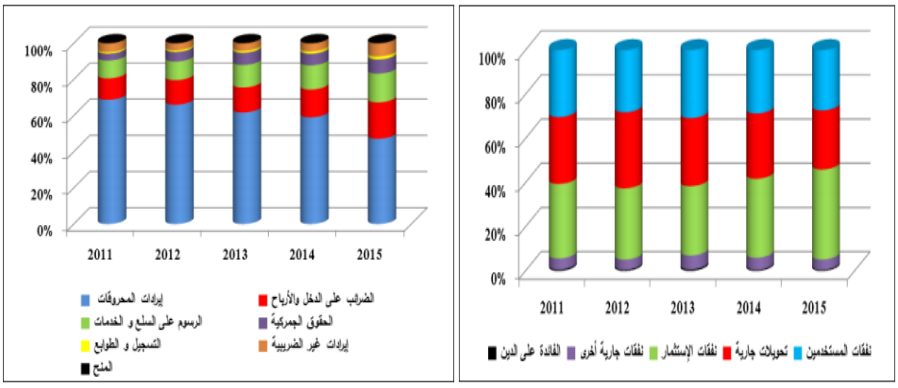

المصدر: بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015**، مرجع سبق ذكره،ص ص80، 83.

نلاحظ من هيكل الإيرادات الى اليسار، تراجعا في مساهمة إيرادات المحروقات الى الإيرادات الكلية، مع زيادة قليلة في ايرادات الضرائب على الدخل والارباح والرسوم على السلع والخدمات.

اما فيما يخص هيكل النفقات الى اليمين، نلاحظ زيادة في حجم نفقات الاستثمار، في المقابل انخفاض قليل في التحولات الجارية.

ان استمرار العجز في الموازنة، والذي يعود الى تراجع أسعار وعائدات المحروقات، وانخفاض وتراجع في مخزون احتياطي الصرف. هذه المتغيرات تشكل تحديات هامة على أداء المالية العامة بالجزائر في المدى المتوسط والطويل.

ثالثا : تحديات الوضع المالي في الجزائر.

لقد باشرت الجزائر بإصلاحات هيكلية مع الهيئات الدولية في فترة التسعينيات، ومع نهاية هذه الأخيرة وبداية الالفية تمكن البلد من التخلص من عبء الدين الخارجي بنجاح، وتبني برامج تدعم الاقتصاد والتنمية، حيث ساعد في هذا ارتفاع أسعار المحروقات، والذي مكن البلد من استعادة التوازنات الاقتصادية والمالية. غير نوبات الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات (من حدود 100 دولار للبرميل الى حدود 50 دولار للبرميل)، أي بالنصف سنتي 2009 و 2015. بينت أوجه الهشاشة في أداء الاقتصاد والمالية بالجزائر، خاصة مع التوسع في الانفاق العام، ما نجم عنه جملة من التحديات بالنسبة للمالية العامة نذكر منها :

***اقتصاد غير متنوع وتابع لقطاع المحروقات :** اثبتت الصدمات البترولية لسنة 1986، وكذا التذبذبات التي حدثت سنتي 2009 و2015، ان الاقتصاد الجزائري لا يزال تابعا لقطاع المحروقات يتأثر به إيجابا او سلبا حسب الحالة، وهو بحاجة ماسة الى التنويع للحفاظ على التوازن الاقتصادي ومواجهة الصدمات.

***جمود في أسواق العمل :** سوق العمل في الجزائر لا يزال غير مرنا بالنسبة للمتغيرات الداخلية والخارجية، بالرغم من تراجع معدلات البطالة منذ سنة 2000، الا انها مرتفعة في أوساط الشباب في حدود (30%)، كما ان جمود لوائح سوق العمل الموافق لنسب هائلة من الوظائف الهشة، قد ينتج عنه البحث عن فرص عمل ثانية بالاقتصاد غير الرسمي، ما يؤثر سلبا على ايرادات الخزينة ووضع العمالة في ظل تدهور القدرة الشرائية للدينار الجزائري.

***ضعف فعالية سياسة الدعم الحكومي :**تشير التقديرات الى ان سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، بلغت حوالي (13%) من اجمالي الناتج المحلي سنة 2015، والمشكل لا يتعلق بحجم هذه النسبة فقط من الناحية المالية، وانما يتعلق بتحديد الفئات التي ينبغي ان تستفيد منها. ففي موجهة لكل شرائح المجتمع دون تمييز، وفي الغالب تستفيد منها الاسر الغنية اكثر من تلك الفقيرة، حيث تنفق اغنى (20%) من الاسر الغنية 6 اضعاف مما تنفقه (20%) من الاسر الفقيرة من منتجات الوقود المدعمة.[14] ما ينعكس سلبا على نوعية وجودة السلع والخدمات المدعمة.

***محدودية مشاركة القطاع الخاص :**ان هيمنة القطاع العمومي في شتى قطاعات الاقتصاد، وازاحته للقطاع الخاص، يرافقه زيادة قدرة التمويل بالنسبة للدولة، وهو ما يطرح تحديات هامة في إدارة المالية العامة، خاصة حالة التوسع في الانفاق. في المقابل يحدث العكس في حالة مشاركة القطاع الخاص، والنسبة للاقتصاد الجزائر فدور القطاع الخاص محدود، نظرا للعراقيل التي يواجهها.

***اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي :**حسب بعض التقديرات بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (34%) سنة 1999، وحوالي(37.1%) سنة2007 كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.[15] هذه النسب تدل على استفحال الظاهرة، والتي عادة ما ترتبط بالتهرب الضريبي، وهو ما يؤثر سلبا على إيرادات الخزينة العمومية، وعلى المجتمع الضريبي بزيادة الأعباء.

***أداء ضعيف لبيئة ممارسة أنشطة الاعمال :** عادة ما يتم تقييم بيئة ممارسة أنشطة الاعمال، من خلال مجموعة من المؤشرات مثل (مدىسهولةبدءأنشطةتجاريةوتصفيتها،سهولةتسويةملكيةالعقارات،واستخراجتراخيصالبناء، قوانينالعمل، التجارةعبرالحدود، سهولةوإجراءاتتنفيذالعقود،قوانينحمايةالمستثمرين، مرونةالنظامالضريبي، وسهولةالحصولعلىالائتمان).

حسب مجموعة البنك الدولي، تراجع ترتيب الجزائر من حيث بيئة ممارسة أنشطة الاعمال ما بين (2010-2017)، من الرتبة 136 سنة 2010 ضمن عينة مكونة من 189 بلدا، الى الرتبة 156سنة 2017، ضمن عينة مكونة من 190 بلدا، أي ضمن 34 بلد الأخيرة في الترتيب،[16] وهو ما ينعكس سلبا على الاستثمار.

***نظام ضريبي غير مرن :**في اطار مقارنة أداء النظم الضريبية للبدان، فان الجزائر صنفت ضمن (45) بلد الأخيرة في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لسنة 2017 ضمن عينة مكونة من 190 بلدا. واذا ما قورنت الجزائر ببعض البلدان في مؤشرات دفع الضرائب، فنجد أن عدد مرات دفع الضرائب في الجزائر يفوق متوسط عدد مرات دفع الضرائب في إقليم

---

[14]- صندوق النقد الدولي، **فحص سلامة الاقتصاد**، نشرة صندوق النقد الدولي، واشنطن، الو م أ، 2016، ص03.

[15] -Friedrich Schneider , Andreas Buehn , Claudio E. Montenegro , **Shadow Economies All over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007** (Revised Version) ,Policy Research Working Paper(WP 5356) ,(World Bank&Europe and Central AsiaRegion ,Human Development Economics Unit) ,World Bank, USA,July 2010. p45.

[16] - WORLD BANK , INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION,**Doing Business (2010, 2017), (Making a difference for entrepreneurs) – Comparing business regulation in 183-189 economies**–WORLD BANK, Washington D. C: -Doing Business (2010) p103. ,Doing Business (2017),p189.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـ (10) مرات تقريبا، وبـ (17) مرة عما هو السائد في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أما فيما يخص نسبة إجمالي سعر الضريبة من الأرباح فهي مرتفعة في الجزائر (65.6%) مقارنة بالمتوسط السائد بدول منظمة التعاون (40.9%)، و منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (32.3%).[17]هذه البيانات تشير الى مظاهر الجمود في النظام الضريبي الجزائري، وهو ما ينعكس سلبا على أداء السياسة الضريبية وبالتالي أداء المالية العمومية.

***فشل القطاع المالي في تعبئة الادخار المحلي وتوجيهه لصالح الاستثمار المنتج:**للقطاع المالي دورا محوريا في تعبئة المدخرات واعدة توجيهها الى أصحاب العجز المالي. بالنسبة للجزائرالقطاع الماليبها لا يزال دوره محدود جدا في تعبئة الادخار المحلي، خاصة البورصة، وهو ما ينعكس سلبا على تصريف السندات الحكومية عند حاجة الحكومة لتغطية بعض مواطن العجز المالي.

خاتمة

لقدتمكنت الجزائر في ظرف قصير من الزمن، من القضاء على عبء المديونية الخارجية، وذلك بعد استعادة التوازنات المالية بعد سنة 2000، اذ ساعد في ذلك ارتفاع ايرادات المحروقات، نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. غير انه بعد الازمة المالية العالمية الأخيرة سنة 2008، عرفت هذه الأسعار عدة تذبذبات، اثرت سلبا على عوائدها بالنسبة للجزائر خاصة في الثلاث السنوات الأخيرة، كما قلصت من قائم الخزينة العمومية لاحتياطي الصرف، ولتدارك هذا الوضع اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات، تراوحت بين الضبط المالي ومحاولة تنويع الاقتصاد، اذ عملت على تسقيف الانفاق العمومي، وضع قيودا جديدة على التجارة الدولية لخفض الواردات، الرفع من ضريبة القيمة المضافة بنقطتين، البحث في مصادر جديدة للتمويل مثل التمويل غير التقليدي، لتجنب الدين الخارجي. غير ان هذه الإجراءات تبقى ظرفية، ومعالجة المشكل يتطلب اكثر من ذلك.

النتائج

من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا الى مجموعة من النتائج تتمثل في النقاط التالية :

- اقتصاد الجزائر تابع لقطاع المحروقات، يتأثر بهذا الأخير سلبا او إيجابا، بحسب المتغيرات العالمية التي تتحكم في أسعار الطاقة.
- النكسات في أسعار المحروقات، بينت أهمية استغلال الفرص لتنويع الاقتصاد.
- توسعت الجزائر في الانفاق العام بشكل مفرط، خاصة اذ تعلق الامر بسياسة الدعم، فبعض جوانبها تعلقت باطر جيوسياسية اكثر منها اقتصادية.
- باشرت الجزائر في تبني إجراءات الضبط المالي للميزانيات وتنويع الايرادات، قد تفيد مؤقتا لكن على المدى المتوسط والطويل تبقى غير كافية.
- الاستمرار في ممارسة القيود على الواردات، دون إيجاد السبل الكافية لدعم الصادرات، من شانه ان يزيد من تشوهات الأسعار، خاصة اذ ما اقترن بعمليات التمويل عن طريق العجز.

الاقتراحات

[17]- البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2017**، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الو م أ، 2017.

للتخفيف من حدة الوضع المالي في الجزائر، يتطلب الامر اجراءات في الاجل القصير، واصلاحات أخرى في المدى المتوسط والطويل وتتمثل في النقاط التالية :

- ضبط الانفاق العام والعمل على إيجاد موارد أخرى غير النفطية، من شانه ان يخفف من عجز الموازنة في الآجال القصيرة.
- إعادة النظر في سياسة الدعم الحكومي، بحيث تصبح موجهة الى الفئات الفقيرة دون سواها، مع التخلي التدريجي لدعم السلع والخدمات، وتحويلها الى شكل نقدي مباشر لمستحقيها.
- عمليات الضبط المالي لا تكفي للخروج من المشكل، لذا لابد ان ترافقها جملة من الإصلاحات الهيكلية التي تدعم النشاط الاقتصادي والنمو الاحتوائي، على المدى المتوسط والطويل.
- من بين أولويات الإصلاحات الهيكلية، نشير الى أهمية تحسين بيئة ممارسة الاعمال، والتي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للمديونية الخارجية، كما تزيل حواجز مشاركة القطاع الخاص و الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي تخفف من التهرب الضريبي.
- تعزيز مبادئ الحوكمة في المؤسسات الحكومية، والتصدي لمشاكل البيروقراطية والفساد وتعزيز الشفافية.
- المزيد من المرونة في النظام الضريبي، و سوق العمل وربطه بمخرجات معاهد التكوين والتعليم.
- دعم سوق راس المال، وتشجيع القطاع البنكي الخاص، لتعزيز التنافسية وفرص التمويل.

المراجع:

01- صندوق النقد العربي، تقرير **"آفاق الاقتصاد العربي"** ، صندوق النقد العربي، سبتمبر 2017.
02-بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2008**، بنك الجزائر، الجزائر، 2009.
03- بنكالجزائر،**"التطورالاقتصاديوالنقديللجزائر" التقريرالسنوي 2010**،بنكالجزائر،الجزائر، 2011.
04-بنكالجزائر،**"التطورالاقتصاديوالنقديللجزائر" التقريرالسنوي 2012**،بنكالجزائر،الجزائر، 2013.
05- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2013**، بنك الجزائر، الجزائر، 2014.
06--بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" التقرير السنوي 2015**، بنك الجزائر، الجزائر، 2016
07-صندوقالنقدالدولي،**مشاوراتالمادةالرابعةلعام 2016 معالجزائر**،صندوقالنقدالدولي،الوما، 2016.
08- صندوق النقد الدولي، **فحص سلامة الاقتصاد**، نشرة صندوق النقد الدولي، واشنطن، الو م أ، 2016.
09- البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2017**، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الو م أ، 2017.

10- (ONS) ,**Activité ,Emploi a Chômage au 4éme Trimestre 2013,Nº 653** ,Algérie,2013.

11- ONS ,enquête emploi auprès des ménages 2010, Collections Statistiques N° 170/2012,Alger. 2012.

12-Friedrich Schneider , Andreas Buehn , Claudio E. Montenegro ,**Shadow Economies All over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007** (Revised Version) ,Policy Research Working Paper(WP 5356) ,World Bank, Washington D. C July 2010.

13- WORLD BANK , **Doing Business (2010, 2017), (Making a difference for entrepreneurs) – Comparing business regulation in 183-189 economies**–WORLD BANK, Washington D. C: -Doing Business (2010) p103. ,Doing Business (2017) p189.